

## MINISTERIAL TO ADVANCE RELIGIOUS FREEDOM

اللقاء الكهنوتي للارتقاء بالحرية الدينية

يوليو (تموز)، 2018 24-26

خطة عمل بوتوماك

لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحرية في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان \_\_\_\_\_

مواجهة للتحديات التي تعترض الحرية الدينية على النطاق العالمي، يُقدّم رئيس التجمع الكهنوتي للارتقاء بالحرية الدينية خطة عمل بوتوماك هذه كإطار عمل للأنشطة الوطنية ومتعددة القوميات. فالمجتمع الدولي مُشجّع للاستلهام من مقتضيات خطة العمل حين تعامله مع الخروقات والتجاوزات التي تطل الحرية الدينية أو حالات الاضطهاد بسبب الدين، أو المعتقد أو عدم الإيمان بأي مُعتقد

الدفاع عن الحق الإنساني في حرية الدين أو المعتقد

يتوجب على الدول الرفع من حجم المناصرة والتنسيق الجماعيين لتعزيز وحماية الحرية الدينية

بهدف التصدي لاضطهاد الأفراد بسبب الدين أو المعتقد. وانطلاقاً من هذه القناعة، فإنه يتوجب على الدول العمل لتحقيق ما يلي

الإدانة الشديدة لأعمال التمييز والعنف المرتكبة تحت ذريعة الانتماء، أو عدم الانتماء، إلى ديانة معينة، والحث على المساءلة الفورية للمسؤولين على ذلك العنف بمن فيهم الأطراف التابعة، أو غير التابعة، للدولة

حماية أفراد الطوائف والجماعات الدينية، والأفراد المعارضين أو المنشقين، أو غير المؤمنين، من كل ما يهدد حريتهم، وسلامتهم، وحياتهم، وأمنهم على أساس معتقداتهم

احترام حرية الوالدين في تلقين تربية دينية وأخلاقية لأبنائهم، وفقاً لقناعاتهم الدينية والوجدانية، والتأكد من أن أفراد الأقليات الدينية، أو غير المؤمنين، لا يتعرضون للتلقين القسري لمعتقدات أخرى

حماية قدرة المُنتميين إلى الطوائف الدينية، وكذا المؤسسات والمنظمات، على إصدار المنشورات والمواد ذات طبيعة دينية، وذلك حسب الكمية المرغوب فيها، وكذا جلب ونشر المواد ذات الصلة

زيادة الإدراك الدولي بمدى قدرة قمع الحرية الدينية على المساهمة في زيادة التطرف العنيف، والطائفية، والصراعات، وانعدام الأمن والاستقرار

التأكد من عدم تليفق الاتهامات الباطلة كذريعة لقمع حرية الأفراد في التعبير عن قناعاتهم الدينية، وممارسة معتقداتهم أو - على نحو آخر - الحد من حرياتهم في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

رفع القيود التي تُحَدُّ - عن غير وجه حق - من قدرة المؤمنين على إبراز مُعتقداتهم أو قناعاتهم الدينية من خلال إقامة الشعائر وممارستها، فرادى أو جماعات، أو مع الآخرين، وعن طريق التجمعات السلمية، والتعبد، والالتزام بتعاليم الدين، وإقامة الصلوات، والممارسة، ونشر التعاليم، والقيام بأنشطة أخرى

التعبير، على المستوى الثنائي وكذا على مستوى المنتديات مُتعددة الأطراف، عن مناهضة التجاوزات والانتهاكات التي تطال حرية الدين والمعتقد

مواجهة القيود القانونية

يتعين على الدول الارتقاء بالحرية الدينية، وجعل قوانينها تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بخصوص حرية الدين والمُعتقد. وعلى هذا الأساس يجب على الدول العمل على

حماية حرية الفكر، والوجدان، والعقيدة، والتأكد من تمكن الأفراد من تغيير معتقداتهم بكامل الحرية، وضمان حريتهم في عدم اعتناق أي ديانة إن رغبوا في ذلك، والتشجيع على، وإلغاء المُقتَضيات التي تُعاقب، أو تُجرم، أو تُميز بين الأفراد على أساس قراراتهم بترك أو تغيير دياناتهم أو مُعتقداتهم

التشجيع على جعل أي منظومة تسجيل تُقيمها وتديرها الدولة للتعرف الرسمي على الطوائف الدينية منظومة اختيارية وليس إجبارية، وألا تكون مرهقة على نحو غير ملائم، حيث يبقى الهدف هو المساعدة على تيسير الممارسة الدينية الحرة والمشروعة بالنسبة لجماعات المؤمنين

السماح للطوائف الدينية بإقامة أماكن للتعبد والتجمع يُمكن الوصول إليها بكامل الحرية أمام الملاً أو على انفراد، حتى يتسنى لأفراد تلك الطوائف من تنظيم أنفسهم حسب التسلسل الهرمي أو المؤسساتي، وتدريب موظفيهم الدينيين وأفراد طوائفهم، واختيار وتعيين أو تعويض موظفيهم بتوافق مع معتقداتهم دون أي تدخل حكومي في تلك الشؤون

التي لا تتسم في حد ذاتها بالموضوعية، والتي عادة ما تُساهم في (ANTI-BLASPHEMY LAWS) إلغاء قوانين التجديف تأجيج النعرة الطائفية والتطرف العنيف. إن فرض مثل تلك القوانين يُثبط، على نحو غير ملائم، ممارسة الحق في حرية اختيار الدين والمُعتقد والتعبير، ويُفضي إلى تجاوزات وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان

الاعتراف بأن احترام حرية المعتقد تفسح المجال للفاعلين الدينيين للانخراط في الجهود البناءة الهادفة لمنع وصد التطرف العنيف، والإرهاب والصراعات، والتعاون مع الفاعلين غير الدينيين على تحقيق نفس الأهداف

قصد تكييف المُعتقدات الدينية (CONSCIENCIOUS OBJECTION LAWS) تشجيع قوانين وسياسات الاستنكاف الضميري للأشخاص الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية، وإيجاد خدمات بديلة للخدمة العسكرية

المطالبة بالمساواة في الحقوق والحماية للجميع، بمن فيهم أعضاء الأقليات الدينية

على الدول دعم حقوق الإنسان بالنسبة للأقليات، والأفراد المنشقين عن معتقدات الأغلبية، وغير المؤمنين، بما في ذلك حرية الدين والمعتقد. و من هذا المنطلق، يتعين على الدول العمل لتحقيق مايلي:

معاملة كل الأشخاص على قدم المساواة - بغض النظر عن انتماء الأشخاص الديني، أو العقائدي، أو عدم انتماءهم لأي مجموعة دينية - والتأكد بأن المسؤولين المكلفين بمهمة إنفاذ القانون يتكفلون باتخاذ إجراءات الحماية لفائدة كافة الأشخاص (بمن فيهم أفراد الأقليات الدينية) من الضرر أو الأفعال التمييزية على أساس الانتماء الديني أو العقائدي

منع التمييز على أساس الدين أو المعتقد للولوج إلى العدالة، والتشغيل، والتعليم، والسكن في قانون الأسرة والأحوال الشخصية، وكذا للولوج إلى فرص التحدث بحرية في المحافل العامة

التأكد من أن كافة الأشخاص، بمن فيهم الأفراد المنتمين للأقليات الدينية، هم في مأمن من أي إكراه على ترك ديانتهم. واعتناق دين الأغلبية، وأنهم مخلون للتمتع بنفس حقوق الحماية بحكم القانون ، ودون تمييز

الرد السريع على الاعتداءات الجسدية ضد الأفراد، وضد التخريب الذي قد يطلال الأماكن المقدسة، أو أي ممتلكات أخرى على أساس المعتقد الديني، وتحميل المسؤولية لمُقْتَرَفِي تلك الأفعال

تشجيع تلقين قيم التفاهم بين الأفراد ضمن نفس المجموعة وكذلك ضمن مختلف المجموعات، وتشجيع التعاون، والارتقاء بالفهم العام للديانات عبر العالم بهدف تقليص حجم الأفكار الخاطئة والصور النمطية

تبني الحرية والتعددية الدينية من خلال تعزيز قدرات الأفراد المنتمين لكافة الطوائف الدينية، بما فيهم العمال المهاجرين، لممارسة شعائرهم الدينية، والمساهمة بشكل مفتوح، وعلى نفس قدم المساواة، في خدمة المجتمع

تشجيع السلطات على إدانة التمييز السافر والتنديد به، وكذا التنديد بالجرائم التي تستهدف الأفراد على أساس معتقداتهم الدينية أو عدم اعتناقهم لأي دين

الرد على الإبادة وغيرها من الانتهاكات الجماعية

يتوجب على الدول اللجوء لاستعمال الوسائل الدبلوماسية، والإنسانية، وغيرها من السبل الضرورية لحماية ساكنتها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، ومن التطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها تلك المبنية على المعتقدان الدينية. على هذا الأساس، يتعين على الدول العمل على

اتخاذ الإجراءات الفورية لحماية ساكنتها من الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي

إدانة الرسائل والروايات التي تُرَوِّج للعنف ضد من يعتنقون بعض الديانات أو المعتقدات، أو تتبنى مواقف تُفضي إلى التوتر داخل الجماعات الدينية نفسها ، أو بينها وبين جماعات أخرى، سواء كان ذلك من طرف مسؤولين حكوميين أو من طرف فاعلين غير حكوميين

، والعمل على الحفاظ على البراهين وتوثيق (INVESTIGATIVE EFFORTS) اتخاذ خطوات لدعم الجهود التحقيقية الجرائم المُشْتَبِه فيها حين يتم التبليغ عن فظائع ارتكبت، بما في ذلك الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي

تحميل المسؤولية لمرتكبي الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والفظائع الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم ذات الصلة، واللجوء إلى آليات لتعزيز مبدأ المحاسبة، والعدالة، والمصالحة

الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات الناجين وعائلاتهم من الفظائع، وتزويدهم بوسائل الدعم والمساعدة، وكذا الموارد الضرورية لمساعدتهم على إعادة بناء مجتمعاتهم ومحاولة ضمد جراح الأفراد والمجتمعات التي روعتها فظائع الحرب في بؤر النزاع

العمل مع الضحايا والناجين من الفظائع الجماعية، والقابلين طوعاً للتحدث عن ذلك، على تطوير ونشر وسائل التواصل والجهود التربوية بخصوص تجاربهم، ومعافاتهم وقدرتهم على التأقلم

### الحفاظ على الموروث الثقافي

على الدول مضاعفة الجهود للحفاظ على، وحماية، الموروث الثقافي، بما في ذلك الموروث الثقافي للطوائف الدينية التي تمثل أقليات، خصوصاً في مناطق الصراع، كما يتعين الحفاظ على مواقع التراث الثقافي، بل حتى تلك الطوائف التي تناقص عدد أفرادها، أو هاجروا إلى بلدان أخرى. وعليه، يتوجب على الدول العمل لتحقيق ما يلي

تَبْنِي وتفعيل سياسات تأتي بلوائح جرد أو تُحَسِّن تلك الموجودة، والتي تضم المواقع والممتلكات الثقافية، والتي تُعزِّز احترام الموروث والحفاظ عليه، بما في ذلك أماكن التعبد، والمواقع الدينية، والأضرحة، والمقابر؛ وتشجيع السياسات التي تتخذ إجراءات وقائية ملائمة، حيث تكون تلك المواقع عرضة للتخريب من طرف فاعلين تابعين، أو غير تابعين، للدولة

الحفاظ على مواقع التراث، ومساعدة الحكومات الأخرى على القيام بذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والتدريب المهني إلى المسؤولين ذوي الصلة، وتوفيراً للمساعدة العاجلة للمواقع التي يطالها التهديد

مساعدة المجتمعات المتضررة بهدف تأمين، وحماية، وترميم، مواقعها التراثية وحفظ التوازن بها

تشجيع الساكنة المحلية على المشاركة في الحفاظ على موروثها الثقافي، وإشراك أعضاء الطوائف الدينية، بما في ذلك قادة الجماعات، في عملية التدريب على سبل الحفاظ على ذلك الموروث من الإتلاف والنهب

تقديم المساعدة عن طريق بذل الجهود لترميم مواقع التراث الثقافي الذي يكتسي أهمية بالنسبة للعديد من الجماعات في مناطق الصراع، لأجل دعم العلاقات داخل الأفراد المنتمين لنفس الجماعة، والمنتمين للجماعات المختلفة، وإعادة بناء الثقة

نشر الوعي، خصوصاً بين الشباب، فيما يتعلق بتاريخ الموروث الثقافي وأهميته، وذلك عن طريق العمل مع ومن خلال الفاعلين الدينيين وزعماء الطوائف الدينية

### تعزيز الاستجابة

على الدول أن تتخذ التدابير الكفيلة بمواجهة التهديدات المُحدِّقة بالحرية الدينية، والتي ما فتأت تنتشر عبر العالم. ومن هذا المنطلق، يتعين على الدول الأخذ بعين الاعتبار المصادقة على إعلان بوتوماك، وأن تعمل لأجل

تقديم الدعم المالي لمساعدة الأشخاص المضطهدين بسبب مطالبتهم بالحرية الدينية، أو بسبب انتمائهم الديني أو ممارستهم لشعائر دينية معينة؛ أو بسبب عدم انتمائهم لأي طائفة دينية إطلاقاً. وكذلك دعم العمل على بناء القدرات من طرف منظمات المناصرة للحرية الدينية؛ وكذا زيادة التمويل لتلك القضايا

تعزيد مبدأ سيادة القانون، وتقديم ضمانات المحاكمة العادلة، والقدرة المؤسساتية على حماية الحرية الدينية والحقوق الإنسانية الأخرى

توفير موارد دبلوماسية إضافية عبر خلق مناصب برتبة سفير، أو نقاط الاتصال في وزارات الخارجية، ودعم العمل الجماعي من خلال مجموعات مثل: مجموعة الاتصال الدولية من أجل حرية الدين أو المعتقد و كذلك الفريق الدولي للبرلمانيين من أجل حرية الدين والمعتقد

تدريب الدبلوماسيين وتزويدهم بمفاهيم وقيم الحرية الدينية وسبل الارتقاء بها

عقد اللقاءات على أساس سنوي للارتقاء بالحرية الدينية للجميع، من خلال جعل يوم الثالث من أغسطس (آب) يوماً يُخلد ذكرى مذبحه سنجار التي استهدفت الطائفة اليزيدية، إذ يُعترف به، وطنياً ودولياً، كيوم لتذكر الناجين من الاضطهاد الديني

تمكين ودعم جهود منظمات المجتمع المدني والفاعلين الدينيين في سعيهم للمناصرة لأجل، والتنظيم باسم، الحرية الدينية، والتعددية، والسلم والتسامح والقيم ذات الصلة

تسهيل إنشاء منديات محلية، أو استعمال مجموعات قائمة، حيث يُمكن للمجموعات والمنظمات الدينية، والمجتمع المدني اللقاء فيما بينها لمناقشة الشؤون ذات الصلة بالحرية الدينية داخل الوطن وخارجه، وكذلك من خلال هيئات متواجدة على المستوى الإقليمي

تشجيع الوزارات داخل الحكومات وكذا المسؤولين على الانخراط في المنتديات المحلية والاستماع إليها بشكل منتظم، وتفعيل المقترحات ذات الصلة متى تسنى ذلك

تشجيع مشاريع الاستثمار الوطنية التي تحتضن التعاون وبناء الثقة عبر مختلف الجماعات، والتي تُظهر الفوائد الاقتصادية، والمجتمعية والفردية المرتبطة باحترام الحرية والتعددية الدينية

تدريب ودعم الفاعلين داخل الطوائف الدينية بهدف بناء المرونة اللازمة، ومنع التطرف العنيف، والإرهاب اللذان يؤثران سلباً على الحرية الدينية، وذلك من خلال نشر رسائل بديلة تُشرك أفراد المجتمعات المحلية المعرضين للتهديد، وتفعيل شراكات تهم الأفراد داخل نفس المجتمع وما بين المجتمعات المختلفة

\* THE INTERNATIONAL CONTACT GROUP FOR FREEDOM OF RELIGION OR BELIEF

\*\* THE INTERNATIONAL PANEL OF PARLIAMENTARIANS FOR FREEDOM OF RELIGION OR BELIEF